رؤية تمهيدية لمشروع العقد الوطني الجديد في لبنان

الدولة المدنية والاستراتيجية الدفاعية

نحو عقد اجتماعي لبناني جديد يربط إلغاء الطائفية بتوحيد السيادة

MAPS
Modeling & Analysis for Political Strategies

05 أغسطس / آب 2025

مقدمة

يعيش لبنان منذ سنوات في قلب أزمة وجودية متفاقمة، لم تعد قابلة للتشخيص من خلال أدوات السياسة التقليدية، أو مقولات الإصلاح البنيوي المعتاد. إن ما نشهده ليس انهيارًا مرحليًا لمنظومة حكم، بل **تفكك تدريجي للعقد السياسي المؤسس نفسه**، بما يحمله من مفاهيم تمثيل، شرعية، وسيادة.

فلبنان، الذي نشأ عام 1943 على قاعدة "الميثاق الوطني" كاتفاق طائفي غير مكتوب، أعاد إنتاج ذاته بعد الحرب الأهلية بموجب وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) عام 1989، لكن دون أن يخرج من مدار **منطق التسوية الطائفية** .فقد تمّ تعديل النصوص الدستورية شكليًا، دون تفعيل الآليات الانتقالية الموعودة، خصوصًا ما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية وتأسيس الدولة المدنية.

لقد تهاوى هذا النظام، أو بالأحرى تآكل داخليًا، تحت ضغط ثلاثية مركبة:

1. **تحديات السيادة والقرار الاستراتيجي**، في ظل وجود سلاح خارج مؤسسات الدولة.
2. **الأزمات الاقتصادية–الاجتماعية**، التي فجّرت هشاشة البنية الخدماتية والمؤسساتية.
3. **تصدّع الثقة المجتمعية**، وعودة العصبيات الفرعية إلى الواجهة كآليات للبقاء.

كل ذلك كشف أن الأزمة اللبنانية لم تكن يومًا **أزمة في التطبيق فقط**، بل هي **أزمة في التأسيس**، في شكل الدولة ووظائفها، وفي العقد الناظم لعلاقة المواطن بها.

يرى مركز " MAPS" أن النظام اللبناني لم يعرف منذ نشأته عقدًا اجتماعيًا حقيقيًا على المعنى الذي طرحه فلاسفة السياسة من هوبز ولوك وروسو إلى راولز. لم يُبنَ على اتفاق حرّ بين مواطنين متساوين، بل على تسوية بين طوائف متخوفة. ولم يكن فيه تنازل طوعي عن الحقوق لصالح دولة ضامنة، بل توزيع هشّ للسلطة تحت سقف التوازنات اللحظية.

ومن هنا، فإن كل مقاربة إصلاحية جزئية، أو كل بحث عن تعديل تقني في قانون انتخاب أو آلية تشكيل حكومة، **يفتقد الجذر الفلسفي والمؤسساتي** للمشكلة، ويتجنب مواجهة الحقيقة البنيوية: "**لبنان يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد، لا إلى إدارة متقدمة لعقد قديم فاشل**" .

لكن لا يمكن لأي عقد وطني جديد أن يكون قابلًا للحياة دون معالجة أحد أخطر اختلالات السيادة: "**الازدواجية في السلطة الدفاعية والعسكرية**" .

لقد أنتج النظام الطائفي فراغًا في القرار السيادي، تُرِك لغير الدولة أن تملأه. فتكوّن سلاح المقاومة خارج البنية الرسمية، كوظيفة ردعية مشروطة تاريخيًا، لكنه تحوّل مع الزمن إلى جزء من معادلة السلطة الداخلية، متكئًا على ضعف الدولة وعلى بنية الطائفية نفسها.

فبين عام 1943 و1975، تخلى النظام اللبناني عن تأسيس أي عقيدة دفاعية وطنية، وركن إلى ترتيبات أمنية إقليمية هشّة. وبعد الطائف، لم تُفعّل أي آلية لدمج القوة المسلحة ضمن هيكل الدولة، بل جرى تأجيل هذا الملف بلا أفق. وهكذا أصبح **القرار السيادي مشرذمًا، والسيادة منقوصة، والدولة منقادة لا قائدة.**

لذا فإن مشروع العقد الوطني الجديد الذي تقترحه هذه الورقة لا يفصل بين:

- **إلغاء الطائفية السياسية،** كمقدمة لتوحيد السلطة التمثيلية،
- و**بناء استراتيجية دفاعية وطنية،** تدمج سلاح المقاومة ضمن مؤسسات الدولة.

إن الدمج الأمني والسياسي، في إطار عقد تأسيسي جديد، هو شرط قيام **جمهورية ثالثة،** تقوم على:

- **التمثيل السياسي المدني،** لا الطائفي.
- **وحدة السلطة السيادية،** لا توازن الرعب.
- **مركزية الدولة،** لا مركزية الشرعيات.
- **المواطنة،** لا الامتياز الجماعي. للطوائف بموجب عقد طائفي مولد لكونفدرالية الطوائف.

وبناءً عليه، تشكّل هذه الرؤية التمهيدية مدخلًا نظريًا ومؤسساتيًا للورقة التأسيسية الموسّعة التي يطرحها مركز "MAPS" ، والتي تتضمن:

- تحليلًا نقديًا للعقد القديم.
- تشريحًا دقيقًا لعلاقة الطائفية بازدواجية السلاح.
- تصوّرًا متكاملًا للعقد الاجتماعي الجديد.
- وخارطة طريق تنفيذية نحو دولة مدنية موحّدة السيادة.

فكما لا تُبنى الدولة بمؤسسات معلّقة على الطوائف، لا تُحمى بسيادة موزعة بين كيانات داخل الكيان. **لبنان اليوم أمام خيار: إما عقد وطني جديد، أو لا دولة غدًا.**

مقدمة تأسيسية: التصدّع البنيوي للدولة كنتاج لانفصال المسارين السياسي والعسكري

لم تعد الدولة اللبنانية قادرة على الاستمرار بوضعها الراهن، حيث تعيش حالة **فصام سيادي** بين سلطتين:

1. **سلطة سياسية قائمة على طائفية دستورية مجوَّفة.**
2. **وسلطة عسكرية–أمنية موازية** تستمد شرعيتها من سردية المقاومة، لكنها **خارج مؤسسات الدولة.**

هذا الانفصال المزمن بين **الشرعية التمثيلية** و**الشرعية القتالية،** عمّق الأزمة الوجودية، وجعل إعادة بناء الدولة رهينة تفكيك هذا التوازي.

يرى مركز "MAPS" أن الحل لا يكمن في نزع السلاح أو تثبيت الطائفية، بل في **مسار تأسيسي مزدوج:**

- من جهة، **إلغاء الطائفية السياسية** كمدخل لبناء الدولة على أساس المواطنة،
- ومن جهة ثانية، **بناء استراتيجية دفاعية وطنية جديدة** تُدمج فيها قدرات المقاومة ضمن إطار سيادي، دستوري، مؤسساتي.

إن أي مشروع لإعادة بناء الدولة خارج هذا الربط هو **تفكيك ظاهري لا يُنتج سيادة حقيقية، ولا يفتح أفقًا للجمهورية الثالثة.**

أولًا: الطائفية السياسية كحاجز دستوري يحول دون توحيد القرار الدفاعي

تُنتج الطائفية السياسية **شرعيات متوازية** تُصعّب بناء استراتيجية دفاعية وطنية موحّدة، للأسباب التالية:

1. **انعدام المرجعية الوطنية الواحدة** في التمثيل السياسي، يجعل القرار الاستراتيجي موزّعًا بين الطوائف لا مركزيًا.
2. **المحاصصة داخل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية** تُضعف بنية القيادة والسيطرة.
3. **تغذية منطق الخصوصية الطائفية** في التعاطي مع السلاح المقاوم، ما يُبرر استمراره خارج الإطار الرسمي. (العداء لسلاح المقاومة مرتبط بتحالف تاريخي بين طوائف لبنانية وبين إسرائيل والتمسك به مرتبط بالتهديد الوجودي الذي تشعر به طوائف أخرى بسبب العدوانية الإسرائيلية تجاههم).

وعليه، فإن أي محاولة لدمج السلاح في الدولة بدون **إلغاء الطائفية السياسية،** تعني دمجه في منظومة مفككة وغير قادرة على إدارة القوة. فالتوحيد الدفاعي لا يتحقق في ظل دولة مفككة سياسيًا ومُمزقة طائفيًا، بل فقط في ظل **دولة مدنية موحدة السيادة والتمثيل** وذات رؤية واضحة حو العدو والحليف.

ثانيًا: سلاح المقاومة خارج الدولة – من الشرعية الاستثنائية إلى التهديد البنيوي

رغم شرعية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي تاريخيًا، فإن **استمرار وجود سلاح مستقل عن مؤسسات الدولة** قد انتقل من كونه حالة استثنائية، إلى كونه بنية دائمة، ما أدّى إلى:

- **ازدواجية القرار العسكري** (بين الجيش والمقاومة)
- **تسييس القوة العسكرية** ضمن توازنات محلية وإقليمية.
- **تحييد نسبي مؤسسات الدولة الرسمية عن المعادلات السيادية الأساسية** في شؤون الحرب والسلم.

ولذلك، فإن **بناء استراتيجية دفاعية لبنانية جديدة** تستوعب قدرات المقاومة، يقتضي أولًا **إعادة تعريف الدولة ككيان مدني سيادي لا طائفي.**

ثالثًا: الرؤية التكاملية – لا دولة مدنية دون استراتيجية دفاعية موحدة، ولا استراتيجية دفاعية دون إلغاء الطائفية

حيث ان المسار المزدوج الذي تقترحه "MAPS"

1. **إلغاء الطائفية السياسية يوفّر:**
   - وحدة السلطة السياسية والشرعية الوطنية.
   - إطارًا تمثيليًا يستند إلى المواطنة لا الطائفة.
   - قدرة دستورية على اتخاذ قرار دفاعي موحد باسم الشعب اللبناني.
2. **إدماج سلاح المقاومة** ضمن:
   - عقيدة دفاعية وطنية تُقرّها الدولة بعد حوار تأسيسي.
   - منظومة الجيش اللبناني كقوة سيادية جامعة.
   - خطة زمنية تنقل المقاومة من موقع مستقل إلى إطار رسمي.

إن العلاقة بين الطائفية السياسية وسلاح المقاومة هي علاقة **بنية وظيفية متبادلة:** فالمقاومة تستمد جزءًا من شرعيتها من ضعف الدولة الطائفية، والدولة الطائفية تعيش على هامش السيادة لأنها لا تملك القرار الأمني. **الحل إذًا ليس في الفصل بين المسارين، بل في دمجهما في مشروع تأسيسي واحد.**

رابعًا: من العقد الطائفي إلى العقد الدفاعي–المدني الجديد

ما هو العقد الجديد؟ عقد وطني يربط بين:

- **التمثيل السياسي المدني** إلغاء الطائفية.
- **والقرار السيادي العسكري** وحدة السلاح والاستراتيجية
- وذلك ضمن بنية دستورية تُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، لا بين الدولة والطوائف.

عناصر العقد الجديد:

1. **نظام سياسي مدني–لاطائفي** يقوم على المواطنة والتمثيل النسبي.
2. **مجلس شيوخ** يعكس التعدد الثقافي دون سلطات تشريعية طائفية.
3. **استراتيجية دفاعية وطنية** مبنية على:
    - احتكار العنف المشروع من قبل الدولة.
    - دمج المقاومة في الجيش ضمن قيادة موحّدة. ورؤية اسراتيجية للدفاع عن لبنان.
    - تطوير عقيدة عسكرية تدمج الردع بالمؤسسات.
4. **قانون انتخاب وطني غير طائفي.**
5. **رئاسة غير طائفية** تعكس نهاية الحصرية الدستورية للسلطة الطائفية.

خامسًا: خارطة الطريق – مراحل الدمج السياسي والأمني المتزامن

المرحلة	الإجراءات	المدة	النتيجة
التمهيدية	• تفعيل المادة 95 من الدستور. • تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية. • إطلاق حوار تأسيسي حول العقيدة الدفاعية. • إعداد مسودة وثيقة "الدمج السيادي للمقاومة."	0– 6 أشهر	• كسر الجمود السياسي والأمني • بناء شرعية تأسيسية للحوار
التحول الدستوري–الأمني	• تعديل المواد الطائفية في الدستور (24). • إصدار قانون انتخاب لاطائفي. • إطلاق خطة دمج المقاومة في الجيش (تدريج، تدريب، نقل).	6 – 18 شهرًا	• تحويل بنية الدولة إلى دولة مدنية ذات سلطة موحّدة
التأسيس النهائي	• استقالة رئيس الجمهورية الحالي. • انتخاب رئيس مدني. • إعلان الاستراتيجية الدفاعية الجديدة رسميًا. • إصدار "البيان التأسيسي للعقد الاجتماعي الجديد."	18 –24 شهرًا	• إنهاء الطائفية السياسية وازدواجية السلاح في آن

سادسًا: الشروط السياسية والضمانات السيادية

الشروط السياسية:

- إرادة وطنية جامعة غير مرتهنة للخارج.
- كتلة مدنية ضاغطة تدعم العقد الجديد.
- توافق داخلي على ضرورة دمج المسارين السياسي–الدفاعي.

الضمانات:

- إنشاء مجلس شيوخ لحماية الخصوصيات الثقافية دون صلاحيات تنفيذية.
- إشراف اممي تقني غير وصائي على خطة الدمج الدفاعي.
- جدول زمني دستوري ملزم.

خلاصة: لا سيادة بلا تمثيل موحد، ولا تمثيل موحد مع طائفية ودول داخل الدولة

تُقرّ هذه الورقة أن مسألة السلاح لا تُعالج تقنيًا أو أمنيًا فقط، بل سياسيًا ودستوريًا أولًا. فمن دون إلغاء الطائفية السياسية، تبقى الدولة مفككة وغير قادرة على احتضان قرار الدفاع.

ومن دون دمج المقاومة، تبقى الدولة عاجزة عن تمثيل الأمة في صراعاتها الكبرى.إن التوحيد يبدأ من **العقد**، لا من البندقية، وينتهي في الدولة، لا في التسوية.

توصيات اعلامية

بناءً على مضامين ورقة "الرؤية التمهيدية لمشروع العقد الوطني الجديد" يمكن تقديم التوصيات التالية

أولًا :المحللين السياسيين والباحثين

1. **اعتماد مقاربة العقد الاجتماعي بدل مقاربة الإصلاح المرحلي،** والتأكيد أن مشروع بناء الدولة في لبنان يحتاج إلى تأسيس جديد، لا تسوية ترقيعية.
2. **الربط المنهجي بين تفكيك الطائفية وبناء استراتيجية دفاعية وطنية** كعنصرين متكاملين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر في أي تحليل جدي لمسألة السيادة.
3. **تجاوز ثنائيات الانقسام السياسي التقليدية في لبنان** ، واعتماد مفهوم *"ما بعد الطائف "*إطارًا لمقاربة التحولات السياسية البنيوية وصولا الى تثبيت رؤية وطنية حول تأسيس الجمهورية الثالثة.
4. **إبراز مسؤولية النظام الطائفي في إنتاج الحتلالات المتعاقبة والمتعددة ما انتج مفهوم الدفاع المحلي عن الذات كرؤية عامة لدى الطوائف اللبنانية،** لا اختزال المسألة في القوى التي تحمل هذا السلاح.
5. **استحضار الوثائق الدستورية المرجعية** (وثيقة الوفاق الوطني، الدستور اللبناني، مقررات الحوار الوطني) بوصفها أرضية قانونية للتحوّل، وليس مجرد شعارات سياسية.

ثانيًا :الخطباء وقادة الرأي والمؤثرين

1. **طرح مشروع إلغاء الطائفية باعتباره مشروع إنقاذ سيادي لا مشروع إقصاء،** والتأكيد على أن الدولة المدنية تحفظ كل الهويات ضمن إطار قانوني موحد.
2. **التمييز بين المقاومة كمبدأ والسلاح كوظيفة،** والدعوة إلى دمجها ضمن استراتيجية دفاعية لا حلّها.
3. **ترويج مفهوم الدولة كضامن للمقاومة، وليس بديلاً عنها،** وتفكيك ازدواجية "إما الدولة أو المقاومة."
4. **استعمال مفاهيم موحدة مثل "العقد الاجتماعي"، "المواطنة"، "التمثيل الوطني"، و"وحدة السيادة"، بدل مصطلحات الفتنة والتحريض الطائفي.**

ثالثًا :المؤسسات السياسية والحزبية

1. **الاعتراف بأن الطائفية ليست ضمانة، بل عائق بنيوي أمام بناء دولة فعالة وذات سيادة.**
2. **تبنّي ورقة سياسية داخلية تنص على الربط بين إلغاء الطائفية وإنشاء مجلس شيوخ، كبديل توافقي يضمن التمثيل الثقافي للطوائف دون أن يكون مصدرًا للسلطة التنفيذية.**
3. **الدعوة إلى حوار وطني عنوانه "من الطائف إلى الجمهورية الثالثة"**، يشمل كل القوى بمن فيهم حاملو السلاح، ولكن على قاعدة دمجه في الدولة.
4. **تحديد جدول زمني متدرّج** يشمل:
    - إنشاء هيئة وطنية لإلغاء الطائفية.
    - صياغة عقيدة دفاعية موحدة.
    - إعداد قانون انتخاب وطني خارج القيد الطائفي.
    - تعديل دستوري يفتح الباب لانتخاب رئيس جمهورية غير طائفي.
    - إقرار قانون الأحوال الشخصية الموحد.
5. **ربط أي اتفاق داخلي بمرجعية دستورية واضحة (مثلا تعديل الدستور لضبط المهل الدستورية) وليس باتفاقات ظرفية (مثل التسويات الرئاسية).**

رابعًا :وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية

1. **عدم الاكتفاء بتغطية النزاعات الطائفية، بل تخصيص برامج تحليلية حول كيفية الانتقال من النظام الطائفي إلى الدولة الوطنية.**
2. **إعداد برامج توعية سياسية بعنوان "العقد الاجتماعي الجديد – مشروع الجمهورية الثالثة."**
3. **استضافة خبراء دستوريين ومقاومين سابقين وعسكريين لشرح كيفية الدمج بين المقاومة ومؤسسات الدولة.**
4. **فتح المجال أمام أصوات شبابية وحقوقية تطرح بدائل للطائفية من داخل المجتمع.**
5. **تقديم قصص نجاح لدول دمجت المكونات الإثنية/الطائفية في نظام وطني موحّد (كرواندا، جنوب أفريقيا، البوسنة بعد الطائف...)، على سبيل التوعية لا المقارنة المباشرة.**

خامسًا :توصيات شاملة وعملية لمركز " MAPS" نفسه

1. **إطلاق برنامج وطني بعنوان "من الدولة الطائفية إلى الدولة السيادية"**، يتضمن دراسات، ورش، ومنصات رقمية.
2. **تنظيم مؤتمر تأسيسي يضم سياسيين، مقاومين، خبراء دستور، ناشطين مجتمع مدني** تحت عنوان" *:نحو استراتيجية سيادية جامعة."*
3. **اقتراح مشروع قانون تأسيسي متكامل يصوغ الخطوط العامة للعقد الاجتماعي الجديد، ويرفع إلى البرلمان عبر عريضة مدنية.**
4. **إنشاء مرصد إعلامي لرصد الخطاب الطائفي والخطاب الوحدوي، وتقديم تقارير شهرية عن دور الإعلام في تكريس الطائفية أو تجاوزها.**